القطاع اللامتشكل والتنمية الاقتصادية في الدول النامية

أ.م.د. ظافر حميد حسون

المقدمة :

يظهر لنا ايقاع التكاثر السكاني بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٠ ان عدد البشر يتضاعف كل (٣٠) سنة واذا ما حافظ هذا الايقاع على وتيرته فان البشرية سوف يزداد عددها (٦) مرات في مدى قرن أي انها ستنتقل من (٣ر٥) مليار نسمة الى مايقارب (٣٢) مليار حتى نهاية القرن الواحد والعشرين . ان هذه الارقام تثير الاستغراب والدهشة لان هذه الزيادات لايمكن ان تستمر بلا نهاية وخاصة ان الموارد الطبيعية بقيت على حالها ان لم تنضب كما متوقع لها .

ولذا فان العالم سيكون ساحة للاستغلال الاقتصادي البشع وستسحق دول العالم الثالث تحت وطأة الاستغلال الامبريالي الذي هو بحاجة لها ولايمكن ان يستغني عنها لانها المورد الرئيسي لعدد كبير من المنتوجات والمواد الاولية والتي بدونها تنهار معظم اسواق الامبريالية والكثير من مصانعها .

ان دول العالم الثالث التي تستخرج الكثير من المنتوجات الاساسية والمعادن والمواد الاولية وتبيعها لهؤلاء المستغلين الذين يدفعون اليوم ثمنا اقل مما كانوا يدفعونه في الماضي ، وان هذه الدول مكرهة على شراء بعض الادوات والالات المصنعة التي تحتاجها وبأسعار مرتفعة وان على هذه الدول ان تشد حزام حاجاتها الاساسية او ان تزيد من استخراج المنتوجات الاساسية الذي سيؤدي لخفض اسعار هذه المنتوجات باستمرار ولن تستطيع هذه الدول الخروج من النفق طالما ان الشركات الامبريالية ستضرب طوقا حازما عليها من خلال اتجاهات العولمة الجديدة والتي ستكون من نتائجها الحتمية وجود اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل او من الذين يقومون باعمال غير اقتصادية والذين يكونون اليوم القطاع اللامتشكل .

ان التساؤل حول نتائج التحول الذي ستؤول اليه دول العالم الثالث والمتمفصل بين التزايد السكاني ومستوى التطور اللاحق لها والذي سيقود الى تكوين القطاع اللامتشكل يبقى قائما يبحث عن اجابة واضحة ومقنعة وهذا ما سنحاول الوصول اليه في بحثنا هذا قدر الامكان عن علاقة القطاع اللامتشكل بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية .

مشكلة البحث :

ان التزايد السكاني في العالم مستمر بوتائر عالية وخاصة في دول العالم الثالث ومنها الدول النامية مما يتسبب في وجود عدد كبير من السكان الذين يبحثون عن عمل اقتصادي ولكن بدون جدوى ، مما يضطرهم للقيام باعمال غير اقتصادية مختلفة تشكل عبئا على اقتصاد مجتمعاتهم ولا تحقق لهم الا الحد الادنى من مستوى المعيشة . وتنعكس بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية بشكل عام .

هدف البحث :

بيان الكيفية التي يتكون فيها القطاع اللامتشكل في المجتمع من مجموعة الباحثين عن عمل ، وآثار النشاط الذي يقوم به هذا القطاع على التنمية الاقتصادية .

فرضية البحث :

ان القطاع اللامتشكل هو نتاج الفوضى الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع بسبب غياب دور الدولة والتنظيم الاجتماعي الصحيح في قيادة القطاعات الاقتصادية وعدم رسم السياسات التنموية الصحيحة

للحد من التكاثر السكاني وتوفير الاعمال المناسبة لهذه الفئة من السكان ، مما يؤدي الى تهميش دور هذا القطاع في الحياة الاقتصادية للمجتمع .

المبحث الأول

الانفجار السكاني وتكوين القطاع اللامتشكل

في عام ١٩٩٠ قدر عدد السكان في العالم بـ (٥ر٣) مليار نسمة تقريبا . (٨٠٠) مليون نسمة منهم يعيشون في البلدان الصناعية المتقدمة و (٤٠٠) مليون يعيشون في دول الاتحاد السوفيتي سابقا واوربا الشرقية و (٤) مليارات في العالم الثالث أي ما يعادل (٨٠%) من سكان العالم .

ويظهر التوزيع السكاني العالمي بالدرجة الاولى التمركز الكبير في بعض البلدان حيث ان سكان الصين والهند يمثلون (٣٨%) من مجموع السكان العالمي ويوجد (٢٠) بلدا يتجاوز فيها عدد السكان الخمسين مليون نسمة وعلى العكس من ذلك توجد (١٠٦) من البلدان يضم الواحد منها اقل من عشرة ملايين نسمة .

ويتمركز في قارة اسيا اكثر من نصف سكان العالم حيث يوجد (٨ر٢) مليار نسمة والباقي من العالم الثالث يتوزع الى مناطق ثلاثة قليلة السكان نسبيا حيث يوجد في افريقيا السوداء (٣٥٠) مليون نسمة وفي امريكا اللاتينية (٤٠٠) مليون وفي افريقيا الشمالية والشرق الاوسط (٣٠٠) مليون نسمة ، في حين يبلغ سكان اوربا الغربية (٣٧٥) مليون نسمة [١] .

ان تطور السكان في العالم الثالث منذ سنة ١٩٥٠ لم يتباطأ ازدياده الا قليلا فقد ازداد بين ١٩٥٠-١٩٦٠ بنسبة (٣ر٢%) ثم تناقصت هذه الزيادة واستقرت اليوم على نسبة بلغت (٩ر١%) لكن هذا الثبات الظاهر ناجم عن التراجع الظاهر في الوفيات والولادات ، فمعدل الوفيات الاجمالي انتقل من (٢ر٢%) في عام ١٩٥٠ الى اقل من (١%) في الوقت الحاضر ، ان هذا التحسن ناجم عن التقدم الذي طرأ على الظروف الصحية والتي ادت الى الزيادة الهائلة في بقاء الناس على قيد الحياة حيث تشير احصائيات الامم المتحدة ان الزيادة في عمر الناس سجلت انتقالا من ٤٦ سنة الى ٦٩ سنة بين الاعوام ١٩٦٠-١٩٩٠ في دول العالم الثالث .

الزيادة السكانية واثرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية

هناك صلة وثيقة بين مستوى الحياة وبين الانجاب في بلدان العالم الثالث ، حيث يظهر ان معدل الولادات اكثر ارتفاعا في العالم الثالث بينما سجل الناتج الفردي الخاص للفرد الواحد تزايدا ملحوظا وسريعا في السنوات العشرين الاخيرة ، واذا كان هذا الترابط بين الديمغرافيا والاقتصاد اكيدا ، فانه يعني بالمقابل ان يكون قابلا لتأويلات متناقضة لان نصيب الفرد من الغذاء في العالم الثالث مليزال يتناقص وقد شهدت بعض المناطق مجاعات حقيقية ، كما ان كثيرا من بلدان العالم الثالث يستورد القسط الاكبر من حاجاته الغذائية . في حين يرى الاقتصادي استر بوزورب Ester Boserap ان مشكلة تزايد السكان يمكن ان توجه بشكل ينشط الاقتصاد ويعمل على تقليل متوسط التكاليف حيث يقول : اذا عملت جماعة تتزايد باضطراد على تخفيض الكلفة المتوسطة بتجهيزات البنية التحتية التي ينبغي ان يدفعها الفرد وخصوصا كلفة النقل ، قد يؤدي ذلك الى تعديل صيغة استغلال الاراضي وفي نهاية المطاف يستنهض الابداع التكنولوجي [٢] .

ان رأي استر بوزورب متفائل جدا حيث ان في العالم الثالث ميل متصاعد لاستخدام اليد العاملة في حين ان العمل الانساني اليدوي لم يتطور بالسرعة نفسها التي تطور فيها عدد السكان لان نمو التكنولوجيا المتسارع ادى الى كبح عمليات الابداع اليدوي في العمل ، غير ان النمو غير المتكافئ يبطئ عملية التأهيل في العمل وبالتالي يبطئ تطوير الاقتصاد وامكانية نموه . ان كل نمو وتزايد ديمغرافي سريع سوف يثقل بوطأته على النمو المرغوب ، الا عندما يكون هناك تزامنا بين

١- البنك الدولي للانشاء والتعمير ، التقرير السنوي ١٩٩٢ .

٢- توماس كوثرو ، ميشال هوثرن ، على ابواب القرن الواحد والعشرين اين اصبح العالم الثالث ، تعريب نخلة فرفر ، الطبعة الاولى ١٩٩٥ ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان .

القطاعات التقليدية والقطاعات المتطورة وهذا امر لا يمكن تحقيقه دائما في بلدان العالم الثالث بسبب وجود (القطاع اللامتشكل) الذي لم ينضج بعد ليكون صلة ربط بين القطاعين المذكورين والذي بدأ يتسع في هذه الدول . واذ يشكل الفلاحون اكثر من نصف السكان في دول العالم الثالث والذي من المفترض ان يكون اشباع الحاجات الغذائية الضرورية لهم اكثر سهولة مما هو عليه الحال في المدينة ، الا ان الحال لم يعد كما كان عليه سابقا حيث ان المجاعات في الريف ماتزال مستمرة دون توقف سواء في بعض دول امريكا اللاتينية او اسيا وافريقيا ، ويوجد لدى هؤلاء الخوف الغذائي الكامل المرتبط بالمحصول المقبل للسنوات اللاحقة ويعمل هذا الخوف كمحرك للرحيل من الريف الى المدينة ولتكوين القطاع اللامتشكل . وتشير الدراسة الميدانية المفصلة التي اجريت على السكان في خط الاستواء على (٨٠٠٠) طفل من هؤلاء السكان من قبل منظمة الصحة العالمية [١] الى ان ٥٠% من اطفال خط الاستواء يعانون من سوء التغذية المزمن وان ٧٠% منهم يعانون من فقر الدم ، فالمأساة هنا لاتنحصر فقط في كون الناس يتضورون جوعا بل كونهم لايتناولون وجبات ضرورية وكافية لتنمية قدراتهم الجسدية والعقلية او يحرمون من اساسيات التعليم ، كما سبب فشل سياسات (اصلاح البنيات الاقتصادية) التي اجريت باشراف صندوق النقد الدولي الى افتقار شرائح واسعة من سكان المدن الكبرى في امريكا اللاتينية يتمثل بالسكان المفصولين من اعمالهم او ضحايا انخفاض القدرة الشرائية الناتجة عن التضخم المفرط كما حدث في كاراكاس ، سان باولو ، رودي جانيرو ، بوينس ايرس ، حيث اتخذت المجاعة شكلا لايمكن تصوره من قبل .

اما في اسيا فيبدو الامر افضل بعض الشيئ ، حيث ان عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية زاد منذ الستينات ، اما بالنسبة لعدد السكان الاجمالي فقد انتقلت النسبة من ٧ر٢٨% سنة ١٩٦٩ الى ٨ر٢١% سنة ١٩٨٥ مسجلة تقدما ملحوظا والسبب في هذا التحسن هو سياسات بعض الدول مثل الصين والهند في هذا المجال .

وفي افريقيا تظهر الكارثة بشكل اكبر حيث يعاني ٣٠٠ مليون من اصل ٦٥٠ مليون نسمة من سوء التغذية حسب تقارير منظمة الاغذية والزراعة الدولية وان الخطر الغذائي مازال يزداد ، وقد ينقلب الى مجاعة حقيقية تقود الى حرب اهلية كما في الصومال وتنزانيا وموزمبيق .

ان بعض العواصم في بلدان العالم الثالث امثال بومباي ، لاكوس ، مكسيكو ، لاتملك ماتحسد عليه مثل بقية عواصم بلدان الشمال حيث نرى غياب شبكات تطهير المياه في معظم احياء الفقراء ووجود النفايات الصناعية المنتشرة في ارجاء هذه العواصم بالاضافة الى ماينفث من دخان محركات الشاحنات القديمة البالية بحيث يجعل المحيط ملوثا الى درجة يصعب معها التنفس .

ولا يقتصر الامر على العواصم والمدن الكبرى بل الوضع يصبح اكثر خطرا في الارياف حيث ان التخريب للبيئة لايسبب فقط الاوبئة والامراض بل يهدد حياة ملايين الفلاحين وقدرتهم على العيش اذ انهم يستخدمون بطريقة مباشرة ويومية المصادر الطبيعية المحيطة بهم من مياه السواقي او الابار والحطب للتدفئة والطهو ، بالاضافة الى افتقارهم للرعاية الصحية الضرورية واساسيات التعليم . ان قليلا من بلدان العالم الثالث قد نجحت عمليا في القضاء على سوء التغذية وكان ذلك ليس بفضل احراز تقدم كبير في مستوى الانتاجية بل عن طريق القضاء على البؤس في الريف . هذه البلدان اكانت اشتراكية مثل الصين وكوبا ام راسمالية مثل كوريا الجنوبية وتايوان شهدت اصلاحات زراعية جذرية تمثلت بتوزيع الاراضي على الفلاحين والغاء هيمنة مالكي الاراضي الكبار واقامت انظمة عقارية مستقرة ومطمئنة للفلاحين .

ان تقليص البؤس في الريف يعني كبح الهجرة من الريف وتوسيع اسواق الصناعة القائمة في المدن بشكل كبير . ولقد اظهرت تجارب دول العالم الثالث ان المشاريع التي تقاد وتنفذ بطريقة مركزية بدون مشاركة الجماهير الواسعة لها بشكل فعال تنهار بسهولة وتخلف الكوارث او تنحرف بالكامل عن غاياتها الاساسية لصالح النخب المتسلطة في المجتمع .

١- برونيل ، التراجيديا المبذلة للجوع في العالم ، ١٩٩١ ، ص٩١-٩٣ .

كما ينبغي ان يكون وصول سكان الارياف الى مراحل التعليم الابتدائي وشمولهم بالخدمات الاجتماعية والصحية شرطا رئيسيا في زيادة الانتاجية الزراعية والحفاظ على اليد العاملة في الريف والحد من الهجرة الى المدينة التي بدأت تكتظ بجيش من العاطلين او الباحثين عن العمل او الذين يؤدون اعمالا غير اقتصادية والذين يشكلون الاساس في تكوين مانسميه اليوم بالقطاع اللامتشكل .

المبحث الثاني

ماهية القطاع اللامتشكل وكيفية تكوينه

ان النقاش النظري الذي يدور طويلا بين مختلف الاقتصاديين يضعهم في فريقين متواجهين ، فريق يعتبر ان الفلاحين يعللون النفس بامال تحسين معيشتهم عندما يهجرون الريف باتجاه المدينة وفريقا أخر يعتقد العكس من ذلك .

فالفريق الاول يستند على البؤس الموجود في الارياف حيث ان كل الدراسات تبين ان مداخيل الفقراء في المدن اكثر ارتفاعا من مداخيل فقراء المناطق الريفية ، في حين يرى الفريق الثاني بان فقراء الارياف يستهلكون مباشرة من المنتوجات الطبيعية ، وان رفاههم اكبر من مدخولهم المالي ، وان ضياعهم في المدينة عند هجرتهم اليها هو بسبب ماتبثه وسائل الاعلام عن رفاهية المدن او ايجاد فرص عمل في الصناعات القائمة فيها ، او بسبب اغراءات الاقارب الذين سبقوهم في الارتحال الى المدينة لكن استمرار ظاهرة الهجرة باتجاه المدينة وتسارعها يجعلنا لانصدق اطروحة التوهم في التقدير هذه ، اذ لو كانت الحياة اشد صعوبة في المدن منها في الريف لكان على هؤلاء الفلاحين المهاجرين ان يعودوا الى منازلهم ومساقط رؤوسهم ، ولكن مع هذا نرى ان النسبة الكبيرة منهم تستمر في البحث عن فرص العمل في المدينة على امل تحسين اوضاعها الاقتصادية وهذا مايسبب في ظهور القطاع اللامتشكل الذي نحن بصدد البحث فيه .

- **ماهو القطاع اللامتشكل ؟**

منذ مايزيد على عشرين سنة مضت يدرس خبراء التنمية هذا القطاع الذائع الصيت والذي يمكن ان نحدده بشكل مبسط بانه مجموعة النشاطات التي يقوم بها افراد يرون من واجبهم تأمين بقائهم وافراد عوائلهم على قيد الحياة بغض النظر عن الوظيفة او العمل الذي يمارسونه ودون الانتساب الى قطاع اقتصادي معين بشكل دائم . وقد قام (هوغون) و (بورسه) بدراسة حالة هؤلاء الافراد الذين يقومون بسياقة العربات في مدغشقر [1] والتي ظهر منها ان سائقي عربات الجر هم جميعا من المهاجرين المؤقتين الذين يقضون عادة عشرة ايام من الشهر في المدينة حيث يستأجرون عرباتهم من مالكين لها يكونون في الغالب صانعيها او مصلحيها بحيث يحصلون على عائداتهم من جرهم لهذه العربات تزيد في المتوسط (٥) مرات عن الحد الادنى للاجور السائدة وهم قادرون على توفير نسبة (٤٠%) من هذه الاجور يستخدمونها لشراء الابقار او حقول الارز لاحقا وهكذا نجد ان عملهم في المدينة يخدم وضعهم العائلي في القرية . وتبين الدراسة ان وسائل النقل هذه تعتبر موضوعا يخضع للتنظيم الدقيق من خلال العلاقات بين مالكي العربات وسائقيها ومن خلال صيغ التعامل فيما بينهم ويلاحظ ان هناك قواعد اجتماعية تعطى لهذه النشاطات طابعا مدروسا .

ان هذه النشاطات شهدت ازدهارا حقيقيا بعد انهيار الاقتصاد في مدغشقر منذ اواسط السبعينات وخاصة بعد ارتفاع اسعار المحروقات والازمة الصناعية فيها ، لذا يمكن ان نقول ان اعمالا من هذا النوع او غيره تظهر باستمرار وتنمو من خلال فجوات الاقتصاد الحديث وتستفيد من ضعفه ، الا اننا لايمكن ان نعلق امالا كبارا على هذا الحل للمشاكل الاقتصادية حيث تبين ان الحصيلة المؤسفة في عقد الثمانينات هو انخفاض دخل الافراد الى الربع وان احلام التنمية المنشودة التي يعتبر القطاع اللامتشكل رأس الرمح فيها لا تروج ابدا في هذه الايام .

ان المتفحص لمجتمعات العالم الثالث يلاحظ بعض المعطيات الاقتصادية التي لايمكن ان تجد لها جوابا اقتصاديا شافيا ، حيث ان الجيش الكبير من القوى العاملة سواء المرتبط منها بعمل ضعيف

١- ب.هوغون و ج. بورسه ، اطروحات لدراسة القطاع اللامتشكل في مضمونه الافريقي ١٩٩١ OCDE .

او العاطل بدون عمل تعيش في متاهات اقتصادية يصعب الاجابة عليها منها :
من يعمل ؟ من هي اليد العاملة ؟ لمن يعمل هؤلاء ؟ وماذا يعمل ؟ ماهي بنية الاسواق ؟ ماهو دور الدولة ؟ ماهو تأثير الشبكة المعقدة من العادات والتقاليد في اختيار نوع العمل ؟ من هي الفئات الاجتماعية التي تساهم في عملية التخلف الاجتماعي والاقتصادي ؟ وما هو دور النساء في العمل ؟ ان هذه المتاهات الاقتصادية تترك انطباعا عن الفوضى التي يحس بها الشخص وخاصة في المدن الكبرى لدول العالم الثالث والتي لايمكن ان نجدها في مدن العالم المتقدم . اذ كيف يمكن ان نفسر طريقة الحياة التي يعيشها ملايين الناس في اكواخ او صفائح معدنية لاتتوافر فيها المياه الصالحة للشرب ولا الكهرباء وفي اماكن لاتعرف المجاري او الاسفلت او الخدمات الصحية ، ووسط الاتربة الخانقة صيفا والقاذورات والوحل شتاء ، في الوقت ذاته يعيش في نفس المدينة المئات من الاثرياء حياة بذخ وترف ، ومع ذلك ترى الملايين من سكان الريف يتجهون الى المدن في الوقت الذي يزداد النمو السكاني بنسبة ٢% نرى ان عدد سكان المدن يزيدون بنسبة ٩ر٦% في العقدين الاخيرين من هذا القرن [١] .

ان وجود هؤلاء السكان في هذا الوضع المعيشي البائس يزيد من عزلة الفرد وتكتمه في اعلان هويته الحقيقية الا لاقاربه الذين سبقوا وان ارتحلوا الى المدينة وسكنوا فيها منذ فترة طويلة ، حيث يكون هؤلاء الاقارب مستعدين لايصالهم الى المدينة وضيافتهم فيها بشكل مؤقت والبحث لهم عن عمل غير اقتصادي كجر العربات او مسح الاحذية او بيع الفاكهة والخضار او اعمال الحراسة وغسل السيارات وما الى ذلك من الاعمال التي لاتحتاج الى أي مستوى من التعليم او المهارة . هذه الاعمال هي ماتؤلف مانسميه اليوم (القطاع اللامتشكل) والذي يعبر عن سوء استخدام اليد العاملة ، اذ ان نشاطاتهم هذه لاتمثل اعمال اقتصادية حقيقية .

ويمكن القول ان القطاع اللامتشكل هو قطاع لا وحدة له وانما هو يتحدد من تجمع العمال المأجورين بشكل مؤقت او الذين يقومون باعمال مستقلة لصالحهم والذين ذكرناهم قبل قليل .

وعليه فان القطاع اللامتشكل ينحصر بالنشاطات غير المعلن عنها وغير المسجلة رسميا او قطاعيا والتي تحدث على هامش القطاعات الاقتصادية والمالية والتي لاأساس لها قانونيا ، ولاتخضع لتنظيم الدولة للعمل ولا للضرائب باي شكل من الاشكال .

ان القطاع اللامتشكل لا يقتصر فقط على المهاجرين من الريف الى المدينة بل يشتمل ايضا على العمال الذين سبق وان عملوا في مؤسسات اقتصادية والذين طردوا من اعمالهم لسبب او اخر ، كذلك يشمل هذا القطاع شريحة واسعة من خريجي الدراسة الابتدائية والاعدادية وحتى الجامعية في بعض الاحيان . فنرى منهم من يلتجأ الى بيع الصحف او يعرض خدماته بشكل جوال بين البيوت السكنية لتصليح مواسير المياه او اعمال البستنة في الحدائق او استبدال السلع القديمة باخرى جديدة او المتاجرة بسلع مختلفة او بيع السكائر . وقد يتوصل البعض منهم الى توفير مبلغ من المال يكون كافي لفتح محل صغير او كشك يبيع به بعض المنتجات ، الا انه يبقى ضمن القطاع اللامتشكل .

ان هؤلاء الاشخاص الذين يؤدون هذا النوع من النشاط لا يحصلون على اية حماية قانونية ، ولا يخضعون لتشريعات العمل وليس لهم اية اعانة او ضمان اجتماعي [٢] . ولذا نجدهم لا ينعمون سوى باستقرار هش ونراهم يتحولون باستمرار من عمل لاخر تبعا للضغوط الاقتصادية التي يتعرضون لها او الفرص التي تسنح لهم ، وهذا مايعطي سمة اساسية لسوق العمل في دول العالم الثالث ، حيث لانجد مثل هذه السمات في سوق العمل في الدول الصناعية اذ ان هناك استمرارية في العمل المأجور ، ويكون الانتقال من مهنة الى اخرى محدودا جدا . في حين ان الانتقال من عمل لاخر وممارسة نشاطات مختلفة هي القاعدة السائدة في سوق العمل لدول العالم الثالث .

١- توماس كوثرو ، مصدر سابق .
٢- توماس كوثرو ، مصدر سابق ، ص٢٥١-٢٥٢ .

المبحث الثالث

القطاع اللامتشكل والتنمية الاقتصادية في الدول النامية

ان مؤسسات القطاع الخاص في العديد من بلدان العالم الثالث تملك احتياطيا كبيرا من اليد العاملة الغير ماهرة التي تنتمي للقطاع اللامتشكل ذات المستوى الضعيف مهنيا وتعليميا ، حيث ان هذه المؤسسات تحصل على ماتشاء من هذا الاحتياطي ، وتطبق سياسات التشغيل والتسريح من العمل بالكيفية التي تشاء ، وتعطي هؤلاء العمال الاجور التي ترغب هي بها دون ان تتعرض لأي مساءلة قانونية او ضغوطات نقابية .

ان هذا النوع من العمال الذين يعملون في هذه المؤسسات والذين يعلمون بانهم غير مستمرين في العمل لفترة طويلة ينتهزون اية فرصة جديدة لترك العمل الذي يعملون فيه . او قد يبدأوا بتجارة بسيطة او ارتزاق شخصي يحقق لهم مكسبا افضل وخاصة اذا كانت الخيارات مشرعة امامهم ، عندما تكون الاعمال التي يزاولونها تحمل نوعا من المخاطرة ، ولذا يعمل العديد منهم في البداية كأجراء في مؤسسات صغيرة لا متشكلة ثم ينتقلون منها للعمل في مؤسسات اكبر مع احتمال العودة الى الاعمال اللامتشكلة في مرحلة الركود ، حيث يكتسبون بعض المهارات ويتوصلوا احيانا الى ادخار مبلغ كاف يسمح لهم بالبدء في عمل صغير وقد يقومون باستخدام (شبان لامتشكلين) للعمل لديهم . ان هذه السمة لعمل هؤلاء العمال اللامتشكلين من ناحية عدم الاستقرار وما يعانوه من نقص في التأهيل والتدريب ينعكس سلبا وبشكل مباشر على طبيعة نشاطات المؤسسات الاقتصادية ، حيث لايمكن اقامة صناعات متطورة وخاصة الثقيلة منها مالم يوجد جهاز مستقر وعالي الكفاءة من العمال ولذا نرى ان الكثير من المشاريع الاقتصادية في دول العالم الثالث فشلت في تحقيق الهدف من انشائها ، اذ ان هذا النوع من الصناعات يحتاج الدعم الكامل من الدولة لليد العاملة سواء على مستوى الاجور او على مستوى التدريب والتأهيل لتجعل من صناعاتها الاساسية مستقرة كما حصل في تجارب الجزائر والسنغال ونيجيريا [١] .

ان معظم حكومات الدول التي تشكلت حديثا في البلدان النامية ودول العالم الثالث تتميز بمفارقة ملفته للنظر ، فهي من جهة نجدها تتدخل في المجالات التي لا تملك فيها الكفاءة ، وتفرط في سن القوانين والتشريعات ، وتوجيه القطاعين الزراعي والصناعي بشكل مكلف وفاشل في كثير من الاحيان . في حين نجدها غائبة وفاقدة لدورها في الميادين التي هي من صلب اختصاصاتها مثل التربية والصحة والبنى التحتية ، أي انها تفرض وجودها حيث لايجب ان تتدخل وتصبح عاجزة حين يجب ان تكون موجودة . ولذا نرى ان معظم الفقراء من الدول النامية تحصل على وسائل عيشها من عملها سواء كان ذلك العمل في اراضيهم الخاصة الصغيرة الذي يقوموا به دون ان يتعاطوا اجرا ، او من اشكال اخرى من العمل المستقل [٢] .

وحيث ان البلدان النامية التي احرزت نجاحا في تقليص الفقر على المدى البعيد ، قامت بتشجيع التنمية الريفية من جهة ووضع قواعد اساسية واسعة للعمل في المدينة ، مما ادى الى زيادة المردود الاقتصادي للتوظيفات المالية الصغيرة والى حصول اليد العاملة الاجيرة على مكافأة مشجعة والحد من الهجرة وابقائهم في الريف ، ولما كانت اليد العاملة في أي مجتمع ثروة لاتنضب فان النمو الموجه نحو العمل الماجور يجب ان يتوافق عادة مع النمو السريع والمجدي للتنمية الاقتصادية في المجتمع .

غير ان العديد من هذه البلدان اعتمدت سياسات ضارة باليد العاملة ، وذلك لان اكثرية هذه البلدان فرضت ضرائب على الانتاج الزراعي في حين ان الزراعة هي القطاع الرئيسي الذي يستقطب الكثير من اليد العاملة ، وقد اتبعت هذه البلدان هذه السياسة الضريبية من اجل تمويل الانفاق العام

١- التقرير الصادر عن برنامج الامم المتحدة من اجل التخلف ، ١٩٩١ .

٢- توماس كوثرو ، مصدر سابق ، ص٢٧٦ .

ومن اجل انجاح التنمية الريفية واستقطاب اليد العاملة والحد من تكوين القطاع اللامتشكل يتوجب ان تتجنب الحكومات فرض الضرائب العالية على الانتاج الزراعي وان تبذل جهودا كبيرة لصالح البنى التحتية وتمهد السبيل الى اليد العاملة المتعطلة لايجاد فرص عمل اقتصادية في الريف اولا ثم في المدينة لاحقا .

ان اتساع الطلب على اليد العاملة في المدينة سواء في قطاعي الصناعة او الخدمات سيلعب دورا كبيرا في زيادة العوائد الاقتصادية حيث يمكن ان تلعب الحكومة الدور المحرك لخلق فرص عمل جديدة في المدينة للسكان الذين ينتمون للقطاع اللامتشكل وبالشكل الذي يؤدي الى حصولهم على عائدات مجزية وبالتالي تزيد من قدرتهم الشرائية التي سوف تنشط الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تزداد معدلات الاستثمار ويتحرك اقتصاد المجتمع عموما نحو حلقات التطور اللاحق ، وبالتالي الخلاص من الحلقة المفرغة التي اشار اليها الاقتصادي غونار ميردال بهذا الخصوص (المداخيل القليلة تفسر الضعف في الادخار وضعف في الاستثمار وركود في المجتمع) [٢] .

ان وجود العدد الضخم من العمال غير المتشكلين العاطلين وغير الماهرين يفسح المجال امام المؤسسات الاقتصادية لخفض اجورهم وبالتالي زيادة ارباحها والتوسع في المشاريع الصناعية على حساب نوعية المنتوج المتحقق ، اذ ان غالبية هؤلاء العمال لايملكون الخبرات والمهارات الكافية وهذا سيؤدي الى حصولهم على الاجور القليلة وبالتالي بقاء الكثير من العائدات بيد المنتجين الذين لاتتجاوز نسبتهم اكثر من ١٠% من السكان ان هذه القلة التي تملك القدرة على الانفاق الاستثماري وبالتالي القدرة على توجيه اقتصاد المجتمع من اجل اشباع حاجاتها الذاتية من خلال القيام بالمشاريع التي لايكون الغرض الاساسي منها خدمة افراد المجتمع ، بل الغرض الاساسي منها زيادة ايرادات اصحاب هذه المشاريع ، فالمشاريع الزراعية تؤسس ليس لغرض توفير الغذاء للسكان بل لزيادة مداخيل المنتجين الزراعيين . كذلك الحال في الانتاج الصناعي حيث المشاريع الصناعية لاتوجه لاشباع حاجات المستهلكين من السلع والخدمات بالدرجة الاساس وانما لانتاج سلع تزيد من ارباح المنتجين وتحقق اشباع افضل للموسورين منهم [٣] .

ان هذا التوجه في عمليات الانتاج سيؤدي الى خيارات تكنولوجية غير صحيحة وبالتالي الى زيادة البطالة في المجتمع وتوسيع القطاع اللامتشكل ، الا انه كما يعتقد بعض الاقتصاديين مثل كوزنتس (Kuznets) بانها الثمن الواجب دفعه للوصول الى انطلاقة الاقتصاد الجديدة لاي مجتمع ، اذ هو يؤمن بفرضية (ان اللا تكافؤ خلال عملية التنمية يبدأ عادة بالازدياد ثم يميل الى الانخفاض عند حدود مرحلة معينة) . هذه الفرضية المعروفة بمنحني الحرف U مقلوبا (منحني كوزنتس) . الا ان البنك الدولي رسم سياسة مغايرة لذلك ، حيث ان فلسفة البنك الدولي الاقتصادية تقوم على الاهداف الاساسية البنيوية وعلى المدى الطويل ، حيث تعمل هذه الاهداف على تحسين الفعاليات الاقتصادية وتحقيق العدالة وتنمية الخزين الرأسمالي والبشري لدول العالم الثالث ، اذ ان هذه الدول تعاني من مشكلات ملحة ولكنها قابلة للحل اذا استعاد الاقتصاد العالمي مرحلة الازدهار ، وحصلت الدول النامية على المساعدات من الدول الغنية المتقدمة ، وعلى الدول النامية ان تجري الاصلاحات التالية [٤] :

١- اصلاح السياسة التجارية ... حيث يتوجب عليها ان تتوجه نحو تبني ستراتيجية منفتحة على الخارج والغاء العوائد على الصادرات ، واستبدال القيود الكمية بالرسوم الكمركية وتبني معدلات صرف واقعية لعملاتها .

١- توماس كوثرو ، مصدر سابق ، ص٢٨٣ .
٢- غونار ميردال - الدراما الاسيوية ، نيويورك ، بانثيون ١٩٨٩ .
٣- بول باروش ، العالم الثالث امام المأزق ، غاليمار ، فوليوحاليا ، ١٩٩٢ ، ص٦٧ .
٤- تقرير البنك الدولي - التنمية في العالم ، ١٩٨٧ ص٥-٦ .

٢- السياسة الماكرو-اقتصادية ... حيث ينبغي على العديد من الحكومات ان تقلص عجز ميزانيتها وتشجع على الادخار وتسهل عمليات الاصلاح التجاري عن طريق معدلات الفائدة الايجابية ومستوى منخفض من التضخم .

٣- خلق جو التنافس في السوق الداخلي ... حيث يجب ان تحسن الطريقة التي يستجيب بها الاقتصاد على الطلب بالغاء الرقابة على الاسعار وتعديل القوانين الخاصة بالاستثمارات والقواعد التي تحكم سوق العمل وامتصاص العدد الكبير من العاطلين عن العمل .

الا اننا يجب ان نعرف ان لاوجود في معظم بلدان العالم الثالث سواء كانت خاضعة للاستعمار او بعيدة عنه لاصحاب عمل يتمتعون بالقدرة الكافية لتوجيه عملية التنمية الرأسمالية الوطنية ، بل ان الدولة ومن خلال القطاع العام هي التي تلعب دورا اساسيا في تشجيع البرجوازية الصناعية ، حيث يمكن القول ان هناك شبه حالة عامة في معظم دول العالم الثالث هي هيمنة البيروقراطية الحكومية للدولة على الاقتصاد عندما تكون التقاليد التجارية والصناعية للقطاع الخاص في تلك الدول ضعيفة وغير متطورة ولذا فهي القادرة على استثمار القطاع اللامتشكل . ولذا فليس من المستغرب ان نشاهد الاخفاقات العديدة لسياسات التنمية التي انطلقت في هذه الدول ، لان هذه السياسات كانت تطمح لتحقيق الاهداف الخاصة بالطبقات الاجتماعية المسيطرة في الدولة لتوطيد السيطرة على المجتمع من خلال تملك الثروات الناجمة عن الزراعة واقتطاع حصص من كل المعاملات والاتفاقيات التجارية او من خلال الرشوة التي يحصل عليها الموظفون العاملون في مؤسسات الدولة المختلفة [١] .

ولغرض تصحيح العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص لابد من ان يكون هناك تحرر سياسي واقتصادي يتيح الفرصة للقطاع الخاص بان يلعب دوره بشكل صحيح ويصبح اكثر ديناميكية ويتجاوز كل المعوقات التي صادفها بسبب سياسات الدولة الاقتصادية .

ان العلاقة بين تحقيق التنمية والديمقراطية في المجتمع هي مسألة معقدة لان التنمية عندما تكون على أسس عادلة فانها ستؤدي الى الغاء سمات البؤس المؤلمة وتحرر اليد العاملة الكبيرة اللامتشكلة التي لاجذور لها والتي ارتحل اكثرها من الريف باتجاه المدن بحثا عن قوتها ، اذ ان وضع الصناعة في بلدان العالم الثالث لايستطيع ان يشغل ويستوعب ذلك العدد الكافي من هؤلاء بالرغم من حصول بعض منهم على درجة معينة من التعلم والتدريب المهني ، مما يتسبب باستمرار نشوء نظام شبه دائم غير صحيح لتشغيل اليد العاملة ، نظام غير محدد المعالم لاستغلال القطاع اللامتشكل الذي تستخدمه المؤسسات الاقتصادية في دول العالم الثالث كنظام لعمالها وموظفيها على حساب طبيعة وتقلبات النشاط الاقتصادي . وان وجود هذا العدد الضخم من العمال سوف يتيح لهذه المؤسسات تحديد الاجور بالشكل الذي تشاء ، بحيث يزداد فقر ونعاسة هؤلاء العمال وتزداد ارباح وثراء اصحاب المؤسسات الاقتصادية . ان على البلدان النامية ان تطبق سياسات حماية لتأمين صناعتها الناشئة او الصناعات القائمة ، وان مايدعو للانتباه هو ان انظمة الحماية كان قد بدئ بتطبيقها في البلدان الصناعية عمليا ، في حين ان تدابير الحماية في البلدان النامية لاتزال ضعيفة ومرنة وذلك ناتج بشكل خاص عن سوء تطبيق برامج التسوية للبنيات الاساسية للجميع [٢] .

ان تدابير الحماية التي يمكن ان يبتدأ بها هي توجيه القطاع اللامتشكل باتجاهات اقتصادية صحيحة واستثمار طاقاته الكامنة وتدريبه وتأهيله ليأخذ دوره الفعال في عملية التنمية الاقتصادية ، وبخلاف ذلك سيبقى هذا القطاع يهدد باستمرار ويدق ناقوس الخطر على اقتصاديات دول العالم الثالث والدول النامية بشكل خاص .

١- راجع كتاب مانياس وسلامة ، الدول النامية بافراط ١٩٨٥ ، الفصل الرابع .

٢- التقرير العالمي حول التنمية البشرية ، برنامج الامم المتحدة ، منشورات اكونوميكا ١٩٩٢ .

ان الدول النامية في الوقت الحاضر يمكن ان تستفيد وتجني الكثير من المكاسب باشاعة اكبر قدر من المنافسات بين المشاريع الانتاجية الخاصة والتي تهيئ كافة الظروف الملائمة لعملية التقدم التكنولوجي . وترى مجموعة من الاقتصاديين المعاصرين [1] . ان ظروف البلدان النامية تقتضي الاخذ بمعيار ادنى كثافة رأسمالية للاستثمار ، ومن ثم ينادون بتفضيل المشروعات التي تتميز بانخفاض معامل رأس المال / الانتاج وبضرورة تشجيع الفنون الانتاجية التي تتجه الى تكثيف عنصر العمل في العملية الانتاجية ، وتستند هذه المجموعة الى حجتين هما :

١- ضئالة الموارد التمويلية للاستثمار في البلدان النامية بسبب انخفاض معدلات الادخار فيها ، بالاضافة الى ضئالة التدفقات الرأسمالية من الخارج وعدم انتظامها .

٢- الحاجة الى ايجاد فرص توظيف الاعداد الكبيرة من العمال المتعطلين او الذين يشتغلون في اعمال غير انتاجية (القطاع اللامتشكل) .

وفي الواقع ان ليس هناك معيار موحد لكل الدول النامية للخروج من مشاكلها الاقتصادية اذ ان في ظروف الندرة النسبية الشديدة لرأس المال قد تعمل الدول النامية على اتباع اسلوب تكثيف العمل في بعض مجالات النشاط الاقتصادي ، بينما تتبع معيار تكثيف رأس المال في مجالات اخرى . وقد يكون من صالح الدول النامية ان تتبع اسلوب ومعيار تكثيف العمل في بعض المجالات مثل عمليات بناء رأس المال الاجتماعي فتحقق هي بذلك :

١- بناء رأس المال الاجتماعي بنفقة منخفضة نسبيا .

٢- رفع مستوى التوظيف في المراحل الاولى للتنمية كنتيجة لبناء رأس المال الاجتماعي باسلوب مكثف للعمل .

ان التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي في كثير من البلدان النامية وبالاخص الاهتمام ببناء رأس المال الاجتماعي وبعض المشاريع الانتاجية الثقيلة التي لا تستطيع المشاريع الخاصة القيام بها . ومحاولات الحكومة توجيه النشاط الخاص عن طريق السياسات المالية والنقدية والتدخل في سياسات الاسعار والاجور يمثل رد الفعل الطبيعي لهذه البلدان ضد سياسة الحرية التجارية في العالم الغربي الذي ظهر في الثلاثينات والذي لم يؤد الى أي تطور في الاحوال الاقتصادية للبلدان النامية ومن شأنه ان يرفع معدلات تشغيل العاطلين عن العمل وبالتالي تقليص معدلات البطالة ومن ثم امتصاص القطاع اللامتشكل واحتوائه ضمن عمليات التشغيل المستمرة .

لقد ثبتت خطورة المشكلة السكانية على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية اذ اتفقت جميع الاراء على ضرورة تعبئة الجهود لمواجهة هذه المشكلة الا ان الامر الذي يدعو الى التوقف عنده هو تركز معظم الجهود في الوقت الحاضر للدول النامية على اكتشاف انسب الوسائل لتحديد النسل كأسلوب لمواجهة المشكلة السكانية وهذه الوسائل لم تعد مجزية . وقد كان الفكر الكلاسيكي في مواجهة المشكلة السكانية افضل واكثر فعالية مما هو عليه في الوقت الحاضر ، اذ ان هذا الفكر اعتمد مسألة زيادة الانتاج عن طريق التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي هو السلاح لمواجهة المشكلة السكانية ، وربما كانت وجهة نظر كولن كلارك التي عبر عنها في اوائل الخمسينات ١٩٥٣ هي اقرب مايمكن ان يتفق مع وجهة النظر للتحليل الكلاسيكي للسكان ، الا وهي ضرورة مواجهة مشكلة السكان بزيادة الانتاج وتوسعه لامتصاص القطاع اللامتشكل وتوجيهه في مجالات الانتاج المختلفة .

١- ب. هوغون ، مصدر سابق ص٩٥ .

الاستنتاجات

١- ان النمو غير المتكافئ بين تطور الاقتصاد وعدم تأهيل العمال في الدول النامية والعالم الثالث هو السبب الرئيسي لتكوين القطاع اللامتشكل بسبب عدم التزامن بين القطاعات التقليدية في دول العالم الثالث والصناعات الحديثة غير التقليدية التي تحاول ان تتبناها هذه الدول .

٢- ان القطاع اللامتشكل هو نتيجة للفوضى الاقتصادية التي تعيشها الدول النامية ودول العالم الثالث والتي لم تتحدد معالم العمل الاقتصادية فيها بأطر صحيحة ، حيث توجد المتاهات الاقتصادية في مختلف القطاعات والتي لايمكن ان نجدها في الدول المتقدمة بسبب عدم صحة القرارات الحكومية المتخذة بخصوص التخطيط الاقتصادي الشامل للدولة .

٣- ان العمال الذين يشكلون القطاع اللامتشكل لايحصلون على اية حماية قانونية او نقابية وهم يعانون من عدم الاستقرار المعيشي والوظيفي ، مما ينعكس سلبا على استقرار الوحدات الاقتصادية التي قد يحصلون فيها على فرص العمل .

٤- لم تعتمد الكثير من دول العالم الثالث السياسات الصحيحة لاستثمار اليد العاملة مما تسبب في تشتتها في قطاعات اقتصادية وغير اقتصادية على حساب التدني في مستوى اجورها وبالتالي انخفاض مستواها المعيشي وقدرتها الشرائية مما يلحق اضرارا بفرص الاستثمار اللاحقة المترتبة على زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وبالشكل الذي يعمق الحلقة المفرغة لدورة اقتصاد المجتمع .

٥- ان معاناة دول العالم الثالث تنحصر في عدم امكانيتها تحديث سياستها بخصوص ماهية القوى الاجتماعية التي تدفع باتجاه النمو الاقتصادي ، وما هو دور البلد واسهامه في الاقتصاد العالمي. اذ ان الوصول الى الاجابة الصحيحة على هذين التساؤلين من شأنه ان يؤثر جذريا في مصير السكان وتطوير القوى العاملة وتنظيم وتوجيه القطاع اللامتشكل بالشكل الذي يجب ان يكون عليه .

٦- ان العمل الانساني اليدوي لم يتطور بالسرعة نفسها التي تطور فيها عدد السكان لان نمو التكنولوجيا المتسارع أدى الى كبح عمليات الابداع اليدوي في حالة استخدام هذه التكنولوجيا بشكل غير متكافئ مع عملية تأهيل العمال في الدول النامية .

٧- ان الاساس في تكوين القطاع اللامتشكل هو عدم قدرة الدولة على تأمين فرص العمل للسكان واستيعاب القوى العاملة بشكل صحيح نتيجة لغياب التنسيق بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص .

التوصيات

١- ان مشكلة تزايد السكان يجب ان تواجه بتنشيط الاقتصاد داخليا وبشكل فعال في الدول النامية ، والا فانه سوف يصبح من العسير جدا الوصول الى حل للمشكلة الاقتصادية لهذه الدول ، اذ ان انتظار المعونات والمشورة الخارجية لايوصل هذه الدول الى مبتغاها .

٢- لاتستطيع الدول لوحدها ان تقوم بكل شيئ وينبغي ان تعيد الدول النامية والعالم الثالث النظر في طريقة تدخلها بشؤون الاقتصاد ، وان يكون هذا التدخل من اولويات اعمالها لاعادة النظر في بناء البنى التحتية وتنشيط قطاعات التعليم والصحة والنقل ، اذ ان انتاجية العمل سوف تنشط وتتصاعد بقوة عندما تتحسن اوضاع هذه القطاعات وهذا يتطلب القيام باصلاحات مالية وضريبية عميقة تعمل على امتصاص العدد الكبير من العاطلين عن العمل وبالتالي الحد من تكوين القطاع اللامتشكل ، بالاضافة الى الاهتمام بالعنصر البشري تعليما وتدريبا .

٣- ان على الدول النامية ان تعي حقيقة مهمة هي ان الضغط الديمغرافي يلعب دور المحرك في زيادة انتاجية العمل ويكون عاملا مؤثرا في التنمية اذا كان هناك نظام محدد بتشغيل اليد العاملة الكبيرة اللامتشكلة واستقطابها في مؤسسات الدولة بالدرجة الرئيسية لضمان استمرارية

العمل في هذه المؤسسات من جهة واستمرار هؤلاء العمال من جهة اخرى ، على ان يراعى عدم حدوث البطالة المقنعة في مؤسساتها .

٤-يجب على الدولة في العالم الثالث ان توفر الحماية القانونية والنقابية للفئات التي تعمل ضمن القطاع اللامتشكل لضمان عدم استغلال هذه الفئات من قبل الاخرين وبشكل يتسبب في حصولهم على اضرار اقتصادية كبيرة .

٥-قيام الوزارات المختصة بانشاء معاهد تدريبية وعلى مستويات متعددة للاستفادة من اليد العاملة اللامتشكلة عن طريق اكتسابهم مستوى معين من التعليم والتدريب وبالتالي زجهم في حلقات التنمية الاقتصادية المختلفة كلا حسب المهارة التي اكتسبها ، وبهذا نكون قد قلصنا من البطالة في المجتمع من خلال اشراكهم في العمليات الانتاجية اللاحقة .

٦-يمكن للدول النامية امتصاص القطاع اللامتشكل والاستفادة من طاقاته وقدراته عند اشاعة روح المنافسة بين المشاريع الانتاجية سواء كانت عامة او خاصة بعد ان تتهيأ الظروف الملائمة لعملية تطويره في مختلف المجالات ، حيث سيزداد الطلب على اليد العاملة بشكل كبير بعد ان يكتسب هذا القطاع التعليم والتدريب والمهارة المنشودة .

المصادر:

١-أ. برونيل ، التراجيديا المبذلة للجوع في العالم ١٩٩١ ، باريس .

٢-ب. هوغون و ج. بورسه ، اطروحات لدراسة القطاع اللامتشكل في مضمونه الافريقي ، OCDE ١٩٩١ .

٣-بول باروش ، العالم الثالث ، امام المأزق ، غاليمار فوليومالية ، ١٩٩٢ .

٤-توماس كوثرو ، ميشال هوثرن ، على ابواب القرن الواحد والعشرين اين اصبح العالم الثالث ، تعريب نخلة فريفر ، الطبعة الاولى ١٩٩٥ ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان .

٥-غونار ميردال ، الدراما الاسيوية ، نيويورك ، بانتيون ١٩٨٩ .

٦-ماثياس وسلامة ، الدولة النامية بافراط ١٩٨٥ .

٧-تقرير البنك الدولي والتنمية في العالم ١٩٨٧ .

٨-التقرير العالمي حول التنمية البشرية ، برنامج الامم المتحدة ، منشورات أكونوميكا ١٩٩٢ .

٩-التقرير الصادر من برنامج الامم المتحدة من اجل التخلف ١٩٩١ .